النّصيحة لحكّام المسلمين

-أصولها ومقاصدها وأساليبها-

د. الذوادي قوميدي/ جامعة باتنة

مقدّمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وأصحابه وأزواجه الطيبين الطاهرين، وعلى من اقتفى أثره واتبع سنته إلى يوم الدين. أما بعد..

النصيحة روح الدعوة إلى الله، ووظيفة الدعاة، وسُنّة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، ومعقد الصلاح والإصلاح لأحوال المسلمين، مجتمعاتٍ وأفرادا.

وهي -في حقيقتها- سلطان أدبيّ على القلوب، وليست سلطانا ماديّا على الأفعال. وهي من محاسن الإسلام، ومن أسس التكافل الأدبي بين المسلمين، وهي -في تاريخنا وحاضرنا ومستقبلنا- قاعدة من قواعد البناء الحضاري للأمة الإسلامية..

وموضوع النصيحة مما تحتاج إليه الأمة الإسلامية، خصوصا في هذه الآونة بالذات، مع أن واجب النصح مطلوب على مدار الزمان، واتساع المكان، واختلاف الأحوال.

وللنصيحة مجالات كثيرة، لعل أولاها -في حاضرنا- المجال المتعلق بالحكام، لفاعلية النصح في هذا الجانب، ولهيمنته على سائر الجوانب الأخرى، من حيث الأهمية والأثر، يظهر ذلك في قول الإمام أبي الحسن الماوردي رحمه الله: «الملوك أولى الناس بأن تهدى إليهم النصائح، وأحقهم بأن يخولوا بالمواعظ، إذ كان في

صلاحهم صلاح الرعية، وفي فسادهم فساد البرية». وفي قوله: «ففي نصيحة السلطان نصيحة الكافة، وفي نصيحة الكافة، هداية إلى مصلحة العالم بأسره..»[1]. وذلك حق، فرب كلمة من ناصح أمين تُلقى إلى ذي سلطان فيعمل بها فيملأ الأرض خيرا وعدلا وسلما..

والنصيحة للحكام من أشد فروع النصيحة حساسية، وأكثرها تعقيدا، مما يجعل الباحث يهاب الخوض فيه، لولا ما فيه من خير عميم، ومصلحة عامة، ومجال رحب للتحاور والتواصل، بين أهل المشورة من العلماء والخبراء وأهل السلطان الذين بأيديهم الأمر والنهي والقرار الفاعل.. ولا يخفى ما يُثمره ذلك من أثر طيب على الحاكم والمحكوم، وعلى الفرد والمجتمع، وعلى الدولة والأمة.

ويتأكد -اليوم- تفعيل النصيحة للحكام في واقعنا، لِما يترتب على استجابتهم للنصح من صلاح عام، تتفيؤ ظلالَه الأمّةُ كلُّها، ولِما ينشأ عن اعوجاجهم من فساد عام تتجرع مرارته الأمة كلُّها. ولِما للنصيحة من أثر فعَّال في تصحيح أخطاء الماضي، لتقويم السير وتجنب المزالق والمخاطر في المستقبل.

والنصيحة للحكام فنّ دقيق لا يحسنه إلا من ملك أهليته؛ لذلك وجب تأمل النصوص الشرعية لاستنباط المفاهيم الصحيحة والمنطلقات الأصيلة، والأساليب القويمة، والضمانات الكفيلة بنجاح النصيحة في واقعنا الراهن ذي المتغيرات الكثيرة المتشابكة.

ولَمّا كان في تاريخنا الإسلامي الطويل وفي سِيَر الخلفاء والأمراء الصالحين وتجاربهم ما ينير الطريق ويسدد الأقدام، كان لابدّ من دراسة بعض من النماذج والأمثلة وتحليلها لاستثمارها في واقعنا المعاصر. وما أكثر تلك النماذج الرائعة، التي

(1) نصيحة الملوك، ص34.

تتجسد فيها المفاهيم والأصول والمقاصد والأساليب الشرعية.

وأهداف هذا البحث واضحة من عنوانه، فأولها الوقوف على حقيقة النصيحة عموما، ثم الوقوف على حقيقة النصيحة للحكام وأصولها الشرعية ومقاصدها وأساليبها الحكيمة، وثمراتها الطيبة..

ومن أهداف هذا البحث تصحيح مفاهيم، وكشف شبهات طالما خيمت على عقول بعض من شبابنا، فنأت بهم يمنة أو يسرة، وحادت بهم عن سبيل الوسطية والاعتدال، وأنتجت أزمات معرفية حادة، وشذوذا فكريا وسلوكيا غريبا، دون أن تثمر خيرا أو تجدي نفعا.

ولمحاولة الوصول إلى هذه الأهداف انتهجت خطة تبدأ **بمقدمة**، ثم **المبحث الأول** في مفهوم النصيحة للحكام وحكمها وأهميتها، ثم **المبحث الثاني** في أصولها، ثم **الثالث** في مقاصدها، ثم **الرابع** في أساليبها مع نماذج تطبيقية، ثم **الخامس**: في رد شبهات وتصحيح مفاهيم، ثم **خاتمة في** نتائج وتوصيات.

وبعد.. فقد كتبت هذه الورقات في النصيحة بروح النصيحة، وهي إرادة الخير وحب الحق، وتحرّي المصلحة العامة، وقد غلب رجاء منفعة هذا البحث عناءه، فهان التعب، وذلّ الصعب، وإني لأرجو من الله الكريم التوفيق والسداد في بلوغ المقصود، ونيل رضا المعبود، سبحانه وتعالى، وأن يتقبّله عملا خالصا لوجه الكريم، وأن ينفعني به في الدنيا والآخرة. آمين.

المبحث الأول: مفهوم النصيحة للحكام وحكمها وأهميتها

أولا: مفهوم النصيحة في اللغة والشرع.

1 - تُحيلنا مصادر اللغة في مادة (نصح) على معنيين أصليين هما:

أ - الملاءَمة بين الشيئين والإصلاح لهما: قال ابن فارس رحمه الله: «النون والصاد والحاء أصلٌ يدلُّ على ملاءَمةٍ بين شيئين وإصلاحٍ لهما، أصلُ ذلك النَّاصح: الخَيّاط»[1].

ب - الخلوص والنقاء: ومنه ناصح العسل: وهو الخالص الذي لا يتخلَّله ما يشوبُه[2]. والنُّصْح نقيض الغِشّ.. ورجل ناصحُ الجَيْب: نَقِيُّ الصدر، ناصح القلب لا غش فيه[3].

2 - العلاقة بين المعاني اللغوية الأصلية ومجازات الاستعمال:

وربط علماؤنا بين المعاني اللغوية الأصلية وما استعملت فيه مادة النصح من مجازات؛ فبيّنوا من رجوع النصح إلى معنى الخياطة: أن الناصح يلم شعث أخيه بالنصح كما تَلُمّ المِنْصَحة [الإبرة] طرفي الثوب. وقالوا في التوبة النصوح: كأن الذنب يمزق الدين والتوبة تخيطه[4].

(1) معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، جـ5، ص435.

(2) معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، جـ5، ص435. والمفردات في غريب القرآن، للراغب الأصبهاني، ص494، ولسان العرب، لابن منظور، جـ2، ص615.

(3) انظر: انظر: معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، جـ5، ص435، ولسان العرب، لابن منظور، جـ2، ص615.

(4) فتح الباري شرح صحيح البخاري، جـ1، ص138.

ومن رجوع النصح إلى الخلوص والنقاء قالوا: «التوبة النصوح هي الخالصة من كل غش، وإذا كانت كذلك كائنة؛ فإن العبد إنما يعود إلى الذنب لبقايا في نفسه، فمن خرج من قلبه الشبهة والشهوة لم يعد إلى الذنب، فهذه التوبة النصوح»(1).

3 – النصيحة في الاستعمال الشرعي:

تنوعت عبارات العلماء في حدّ النصيحة، نرغب ههنا في سرد جملة منها، لاستنباط العناصر المحدّدة لحقيقتها الشرعية.

أ – قال الإمام **محمد بن نصر المروزي** (ت294هـ) رحمه الله: «قال بعض أهل العلم: جُماع تفسير النصيحة هي عناية القلب للمنصوح له كائناً من كان»(2). وهذا يُذكّر بما وصف الله تعالى به نبيّه محمدا ﷺ، في قوله: ﴿ **لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ** ﴿١٢٨﴾ ﴾ [التوبة، 128].

ب – وقال الإمام **أبو سليمان الخطابي** (ت388هـ) رحمه الله: «النصيحة كلمة يُعَبَّرُ بها عن جملة هي إرادة الخير للمنصوح له، وليس يمكن أن يُعَبَّر هذا المعنى بكلمة واحدة تحصرها وتجمع معناها غيرها»(3). وتابعه في هذه العبارة ابن الأَثير الجزري (ت606هـ) في النهاية(4).

ج – وقال **الراغب الأصبهاني** (ت502هـ) رحمه الله: «النصح تحري فعل أو قول فيه صلاح صاحبه»(5).

(1) مجموع فتاوى ابن تيمية، جـ16، ص57.

(2) جامع العلوم والحكم، لابن رجب الحنبلي، ص79.

(3) معالم السنن، شرح سنن أبي داود، للخطابي، جـ4، ص125.

(4) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، جـ5، ص142.

(5) المفردات في غريب القرآن، ص 494.

د – وقال **أبو عمرو بن الصلاح** (ت643هـ) رحمه الله: «النصيحة كلمة جامعة تتضمن قيام الناصح للمنصوح له بوجوه الخير إرادة وفعلا»[1].

هـ – وقال الإمام **القرطبي** (ت671هـ) رحمه الله: «إخلاص النيّة من شوائب الفساد في المعاملة، بخلاف الغشّ». ونبّه رحمه الله إلى أن الأفصح أن يقال: نصحت له، متابعة للقرآن الكريم، كما قال الله تعالى: ﴿**وَأَنصَحُ لَكُمْ**﴾ [الأعراف:62][2].

ولنا أن نتأمل التعريفات السابقة، لنتبيّن منها المحدِّدات الآتية:

أ – اتفقت عبارات العلماء على أن كلمة النصيحة جامعة لمعاني الخير، بدءًا من الإرادة، إلى التحري العملي لوجوه الخير والنفع للمنصوح له في الأقوال والأفعال.

ب – وعبّر العلماء بعناية القلب، وإرادة الخير، وتحري الفعل أو القول، محاولةً للوصول -بدقة- إلى مدلول كلمة النصيحة، إدراكا منهم لعمق معناها ودقته وشموله.

ج – وفي عبارة الراغب لا تقف النصيحة عند إرادة الخير من قول أو فعل؛ بل تتعدى إلى التحري لمصلحة المنصوح له.

د – وفي قول الإمام القرطبي: «إخلاص النية من شوائب الفساد في المعاملة..» تعبيرٌ عن جانب الخلوص والصفاء والنقاء في منطلق النصيحة الأول الذي هو النيّة، والتي هي تَوجُّه القلب إلى قصد نفع المنصوح له، ومجانبة الغش المنافي لمقصود النصيحة.

وبناءً على هذا التحليل يمكن استثمار جهود علمائنا في ضبط معنى النصيحة

(1) جامع العلوم والحكم، لابن رجب الحنبلي، ص80.

(2) الجامع لأحكام القرآن، جـ7، ص234. ونص ابن فارس على صحة العبارتين. انظر: معجم مقاييس اللغة، جـ5، ص435.

لنركب تعريفا فنقول: **النصيحة إخلاص القلب في قصد الخير للمنصوح، وتحرّي مصلحته بالقول والفعل.**

ويكثر إطلاق النّصيحة على القول الذي فيه تنبيه للمخاطَب إلى ما ينفعه ويدفع عنه الضّرر[1].

4 – أشباه وفروق:

أ – إذا دققنا في معنى النصيحة فإننا نصل إلى أنها تفارق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولو أنها تتلاقى معه في معنى الإصلاح عموما. إذ للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر سلطان مادّي، كما هو جليّ في الحسبة مثلا، وفي تغيير المنكر مراحل ووسائل متدرجة حسب القدرة، تبدأ بالقوة المادية المانعة والرادعة، وتنتهي بالإنكار القلبي الذي هو أضعف المطلوب. أما النصيحة فلا تعدو أن تكون **سلطانا أدبيًّا**، إذ ليس فيها إلزام للمنصوح له.

ب – ومجال النصيحة –في تقديري– أوسع من مجال الحسبة، التي حقيقتها الأمر بالمعروف إذا ظهر تركه والنهي عن المنكر إذا ظهر فعله، والنصيحة من وجه آخر أشمل من مطلق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أيضا؛ لأنها تزيد على التوجيه إلى الصلاح بالتوجيه إلى الأصلح، كما في إبداء المشورة الذي هو صورة من النصيحة، فإنّه لا يقتصر على تحصيل المصلحة وتعطيل المفسدة، بل يتعدى إلى تحصيل الأصلح والأَوْلى. وليس هكذا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإنّ من ضوابطه مثلا: إنكارَ الأفعال المتّفق على تحريمها، دون المختلف فيها، يشهد لهذا قول الإمام سفيان بن سعيد الثوري رحمه الله: «إذا رأيت الرجل يعمل العمل الذي اختُلف فيه، وأنت ترى غيره فلا تنهه»[2].

---

(1) انظر: تفسير التحرير والتنوير، للإمام محمد الطاهر بن عاشور، جـ8، ص194.

(2) حلية الأولياء، لأبي نعيم، جـ6، ص368.

ج ــ ومن هنا قرر علماؤنا أن للنصيحة حدّا تنتهي إليه، وهو تبليغ النصح بالرفق، إذا أنس الناصح من المنصوح له قبولا، وإلا وقف عند البلاغ، وتولّى، دون الوصول إلى حدّ الإنكار العنيف[1].

ثانيا: معنى النصيحة للحكام في استعمال الشرع واصطلاح العلماء.

مطالعة أقوال العلماء الكثيرة في تفسير النصيحة للحكام تُبِينُ عن الحقائق الآتية:

1 – طاعتهم في الحق ومعاونتهم عليه: وقد عبر الإمام القرطبيّ بلفظ (لزوم الطاعة)[2]، مما يجعل الطاعة مبدأً ينبغي التزامه، وهو مبدأ مشروط بأن يكون في الحق أو في المعروف. ويتبع طاعتهم في الحق عدم الخروج المسلّح عليهم ولو جاروا، قال الخطابي وابن الأثير: «والنصيحة لأئمة المؤمنين أن يطيعهم في الحق وأن لا يرى الخروج عليهم بالسيف إذا جاروا»[3]. ووافقهما الإمام القرطبي رحمه الله، وإن لم يذكر حال الجَوْر[4]. وينتفي العنف عن النصيحة بالرفق واللطف، قال ابن رجب رحمه الله: «والنصيحة لأئمة المسلمين معاونتهم على الحق وطاعتهم فيه، وتذكيرهم به وتنبيههم في رفق ولطف»[5]. وإدراكا من العلماء لعبء التكاليف والمسؤوليات الملقاة على الحكام جعلوا من مضمون النصيحة للحكام «إعانتهم على ما حُمّلوا القيام به»[6].

2 – لزوم الجماعة[7]: ويقوم مقام لزوم الجماعة في زماننا المحافظة على الوحدة الوطنية. وهي «النصيحة العامة» كما عبّر عنها الإمام ابن تيمية رحمه الله، في

(1) انظر: شرح صحيح البخاري، لابن بطال، جـ1، ص129. وشرح النووي على صحيح مسلم، جـ2، ص39.
(2) الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، جـ8، ص227.
(3) معالم السنن شرح سنن أبي داود، جـ4، ص125. وانظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، جـ5، ص142.
(4) الجامع لأحكام القرآن، لأبي للقرطبي، جـ8، ص227.
(5) جامع العلوم والحكم، لأبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، ص80.
(6) سراج الملوك، للطرطوشي، ص80، وفتح الباري شرح صحيح البخاري، جـ1، ص138.
(7) انظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، جـ1، ص138.

مقابل النصيحة الخاصة لكل واحد منهم بعينه[1]. ويتبع لزوم الجماعة «جمع الكلمة عليهم ورد القلوب النافرة إليهم»[2]. لِما في هذا التأليف من المصلحة العامة الراجحة على المفسدة الخاصة اللاحقة بالبعض، يشير إلى هذا حديث ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ: **(من رأى من أميره شيئا يكرهه فليصبر عليه؛ فإنه من فارق الجماعة شبرا فمات إلا مات ميتة جاهلية)**[3].

3 – إرشادهم إلى الحق وتنبيههم عند الغفلة عن مصالح المسلمين وحقوقهم: ذكر ذلك الإمام الطرطوشي[4]، والقرطبي[5]، وزاد ابن حجر: «.. وسد خلتهم عند الهفوة»[6].

4 – دفعهم عن الظلم بالتي هي أحسن: قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «ومن أعظم نصيحتهم دفعهم عن الظلم بالتي هي أحسن»[7]. ومنه نفهم أن دفع الظلم من أبرز وجوه النصح، كما نفهم الأسلوب الشرعي في ذلك وهو أن يكون بالتي أحسن، أي بالرفق واللطف واللين.

5 – الدعاء لهم: بالصلاح والتوفيق، وسائر أوجه الخير[8]. فإنّ ذلك من مستلزمات العلاقة الرائقة بين الراعي والرعية، لقول النبي ﷺ: **(خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم، ويصلون عليكم وتصلون عليهم..)**[9]، وروي عن الإمام

(1) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية، جـ4، ص11.
(2) سراج الملوك، لأبي بكر الطرطوشي، ص80، وفتح الباري شرح صحيح البخاري، جـ1، ص138.
(3) أخرجه البخاري، كتاب الفتن، باب قول النبي ﷺ **(سترون بعدي أمورا تنكرونها)**، رقم: 6646، جـ6، ص2588.
(4) سراج الملوك، للطرطوشي، ص80.
(5) الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، جـ8، ص227.
(6) فتح الباري شرح صحيح البخاري، جـ1، ص138.
(7) فتح الباري شرح صحيح البخاري، جـ1، ص138.
(8) شرح الإمام النووي على صحيح الإمام مسلم، جـ2، ص38، وجامع العلوم والحكم، لابن رجب الحنبلي، ص80.
(9) أخرجه مسلم، عن عوف بن مالك، كتاب الإمارة، باب خيار الأئمة وشرارهم، رقم: 1855، جـ3، ص1481.

أحمد بن حنبل رضي الله عنه قوله: «لو كانت لي دعوة مستجابة لدعوت بها للسلطان، لأنّ في صلاحه صلاح البلاد والعباد، وفي فساده فسادهما»[1]. وقال الإمام البيهقي رحمه الله: «قال أبو عثمان: فانصح للسلطان وأكثر له من الدعاء بالصلاح والرشاد بالقول والعمل والحكم، فإنهم إذا صلحوا صلح العباد بصلاحهم، وإياك أن تدعو عليهم باللعنة فيزدادوا شرا ويزداد البلاء على المسلمين، ولكن ادع لهم بالتوبة فيتركوا الشر فيرتفع البلاء عن المؤمنين»[2].

ومن الواضح البيّن أن ما ذكروه من معاني النصيحة لا يكون أبدا على الحصر، وإنما عبّروا بكلامهم عن المصالح الكبرى، وعليه فلا يُظنّ أن النصيحة تنحصر في هذه الأوجه. فإنه يدخل فيها مصالح كثيرة، فقد ذكر أبو بكر الطرطوشي رحمه الله فضلا عما سبق: «تعليمهم علم ما جهلوا وتحذيرهم ممن يريد السوء بهم، وإعلامهم بأخلاق عمّالهم وسيرتهم في الرعية..»[3]. وقال الخطابيّ رحمه الله: «ومن النصيحة لهم الصلاة خلفهم والجهاد معهم وأداء الصدقات إليهم... وأن لا يُغَرُّوا بالثناء الكاذب عليهم..»[4]. وزاد ابن حجر: «كشف أحوال من يقع منه الفساد من أتباعهم»[5]. وزاد ابن رجب: «.. حب صلاحهم ورشدهم وعدلهم، وحب اجتماع الأمة عليهم وكراهة افتراق الأمة عليهم.. وحب إعزازهم في طاعة الله عز وجل...»[6].

ونفهم من هذا كلّه شمول النصيحة لجوانب عدة من المصالح الكبرى العائدة على الحاكم والرعية.

---

(1) تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام، لابن جماعة، ص51.

(2) شعب الإيمان، لأبي بكر البيهقي، جـ9، ص498. **وأبو عثمان:** هو سعيد بن إسماعيل بن سعيد ابن منصور الحيري، الإمام المحدث الواعظ القدوة، شيخ الإسلام، (ت298هـ). انظر: سير أعلام النبلاء، جـ14، ص62ـ66.

(3) سراج الملوك، للطرطوشي، ص80.

(4) شرح الإمام النووي على صحيح الإمام مسلم، جـ2، ص38.

(5) فتح الباري شرح صحيح البخاري، جـ6، ص215.

(6) جامع العلوم والحكم، ص80، بتصرف بالحذف.

ثالثا: حكم النصيحة للحكام.

النصيحة على العموم فرض كفاية، قال الإمام ابن بطال رحمه الله «والنصيحة فرض يجزئ فيه من قام به، ويسقط عن الباقين، والنصيحة لازمة على قدر الطاقة إذا علم الناصح أنه يُقبل نُصحه ويُطاع أمره، وأَمِنَ على نفسه المكروه. وأما إن خشي الأذى فهو في سَعة منها»(1).

وأما النصيحة للحكام، فقال ابن بطّال: «هي على قدر الجاه والمترلة عندهم، فإذا أمن من ضُرّهم فعليه أن ينصحهم، فإذا خشي على نفسه فحسبه أن يغيّر بقلبه، وإن علم أنه لا يقدر على نصحهم فلا يدخل عليهم، فإنه يغشهم ويزيدهم فتنة..»(2).

ومن هذا نفهم أن النصيحة للحكام لا تتاح لكل واحد من الناس، ولا في كل الأحوال، فهي فن دقيق من فنون الإصلاح لا يُقتدر عليه إلا بأهلية؛ ولذلك اعترض سفيان بن سعيد الثوري رحمه الله على من دخل على الحكام دون أهلية، فقال: «ويل لمن دخل عليهم إذا لم يكن كبير العقل، كثير الفهم، كيف يكون فتنة عليهم وعلى الأمة؟»(3).

والنصيحة للحكام **حق واجب** للمنصوح له، أو حق مستحب له، فالوجوب في حال الاستنصاح مثلا، والاستحباب في حال المبادرة بالنصح.. أو بحسب حال المنصوح له، أو بحسب موضوع النصيحة، وهكذا.. فعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: «أيتها الرعية إن لنا عليكم حقا: النصيحة بالغيب، والمعاونة على الخير»(4).

---

(1) شرح صحيح البخارى، لابن بطال، جـ1، ص129. ونقله عنه الإمام النووي في شرح صحيح مسلم، جـ2، ص39.

(2) شرح البخاري لابن بطال، جـ1، ص131.

(3) سير أعلام النبلاء، الإمام الذهبي، جـ7، ص88.

(4) رواه هناد بن السري في الزهد عن سلمة بن شهاب العبدي، جـ2، ص602، باب الحلم والعفو، رقم: 1281.

رابعا: أهمية النصيحة للحكام.

تأخذ النصيحة للحكام أهمية بالغة، للأسباب الآتية:

1 – اقتران النصيحة -عموما- بأصول الإسلام وقواعده الكبرى ومقاصده العليا، نفهم ذلك جليا من حديث جرير بن عبد الله ﷺ قال: (**بايعت النبي ﷺ على إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة والنصح لكل مسلم**)(1). قال أبو حاتم محمد ابن حبان البستي (ت354هـ) رحمه الله: «الواجب على العاقل لزوم النصيحة للمسلمين كافة، وترك الخيانة لهم بالإضمار والقول والفعل معا؛ إذ المصطفى ﷺ كان يشترط على من بايعه من أصحابه النصح لكل مسلم مع إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة»(2).

ومن سنة الخلفاء الراشدين المهديين ما ورد في خطبة علي ﷺ يوم استُخلف، إذ قال: «..**فافزعوا إلى قوام دينكم، وإتمام صلاتكم، وأداء زكاتكم، والنصيحة لإمامكم..**»(3). ولهذا قال الإمام ابن تيمية رحمه الله: «وما أمر الله به ورسوله من طاعة ولاة الأمور ومناصحتهم واجب على الإنسان.. كما يجب عليه الصلوات الخمس والزكاة والصيام وحج البيت»(4).

2 – كونها معقد الصلاح لحال الأمم والدول والمجتمعات والأفراد، قال الإمام الطرطوشي رحمه الله: «فحقيق على كل رعية أن ترغب إلى الله تعالى في إصلاح السلطان، وأن تبذل له نصحها وتخصه بصالح دعائها، فإنّ في صلاحه صلاحَ العباد

---

(1) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب قول النبي ﷺ: (الدين النصيحة) رقم: 57، جـ1، ص31، وأخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان أن الدين النصيحة، رقم 56، جـ1، ص75.

(2) روضة العقلاء ونزهة الفضلاء، لأبي حاتم محمد بن حبان البستي، ص194.

(3) الإمامة والسياسة، لابن قتيبة الدينوري، ص47.

(4) مجموع الفتاوى، لشيخ الإسلام ابن تيمية، جـ9، ص191، بتصرف يسير بالحذف.

والبلاد، وفي فساده فسادَ العباد والبلاد»[1]. وسبق من كلام القاضي الماوردي رحمه الله قوله: «ففي نصيحة السلطان نصيحة الكافة، وفي نصيحة الكافة هداية إلى مصلحة العالم بأسره..»[2]. وقال الإمام ابن تيمية رحمه الله: «وأولو الأمر صنفان: الأمراء والعلماء وهم الذين إذا صلحوا صلح الناس»[3].

3 – كون الحكام محل اقتداء من الرعية، ولعل تلك الكلمة السائرة من قديم إلى يومنا هذا، والقائلة: «الناس على دين ملوكهم» لها مالها من التحقق في واقع الناس؛ فإن الحكماء يقرّرون «أن طباع الرعية نتيجة طباع الملوك؛ لأنّ العامة إنما ينتحلون ويركبون الفساد وتضيق أعينهم اقتداء بالكبراء؛ فإنهم يتعلمون منهم ويلزمون طباعهم»[4].

ويشهد لهذا ما روي أن عمر بن الخطاب ﷺ لما حُمل إليه مغانمُ العراق عند افتتاحها وما أصاب من كنوز كسرى ورأى ما فيها من الجواهر النفيسة، جعل يتعجّب منها ويقول: «إن الذي أدى هذا لأمين. فقال له عبد الرحمن بن عوف ﷺ: أنا أخبرك بذلك يا أمير المؤمنين، أنت أمين الله وهم أمناؤك، فما دمت مؤديا للأمانة أدوها ومتى رتعت رتعوا»[5]. وكتب ﷺ إلى عامله أبي موسى الأشعري ﷺ: (أما بعد، فإن أسعد الولاة من سعدت به رعيتُه، وإن أشقى الولاة من شقيت به رعيته. فإياك والتبسّط فإن عمالك يقتدون بك)[6].

---

(1) سراج الملوك، للطرطوشي، ص48.

(2) نصيحة الملوك، لأبي الحسن الماوردي، ص34.

(3) السياسة الشرعية لابن تيمية، ص213ـ214.

(4) التبر المسبوك في نصيحة الملوك، لأبي حامد الغزالي، ص50.

(5) تهذيب الرياسة وترتيب السياسة، لأبي عبد الله القلعي الشافعي (630هـ)، ص12ـ13.

والأثر عن عمر بن الخطاب ﷺ أخرجه الإمام البيهقي بطوله، انظر: سنن البيهقي الكبرى، كتاب قسم الفيء والغنيمة، باب الاختيار في التعجيل بقسمة مال الفيء إذا اجتمع، رقم:12812، جـ6، ص357. وهو في حلية الأولياء لأبي نعيم، جـ1، ص50.

(6) التبر المسبوك، للغزالي، ص22.

المبحث الثاني: أصول النصيحة للحكام

تظهر الأصول التي بُنيت عليها النصيحة بالتأمّل غير القليل للمفاهيم اللغوية والنصوص الشرعية الواردة فيها، وأهمها:

الأصل الأول: وجوب الاستنصاح والنصح.

الاستنصاح طلب النصح، وبذل النصح واجب على المستنصَح، ومن أراد الله به خيرا من الحكام أمال قلبه إلى حب النصيحة من أهل المشورة، والاحتياط بالبطانة الصالحة الناصحة.

قال ﷺ: (**من وَلِيَ منكم عملا فأراد الله به خيرا جعل له وزيرا صالحا، إن نسي ذكّره وإن ذكر أعانه**)[1].

ولاشك أن مقصود الاستنصاح هو تحقيق الصلاح الذي يبدأ بأفراد الحكام، وينتهي في أثره بالصلاح العام لأحوال الأمة أو الرعية. ومن شواهد ذلك في تاريخنا قول الخليفة سليمان بن عبد الملك لأبي حازم سلمة بن دينار التابعي: «يا أبا حازم، كيف لنا أن نصلح؟ قال: تدَعون عنكم الصلَف، وتَمَسَّكون بالمروءة، وتَقسِمون بالسويّة، وتعدلون في القضيّة»[2].

وقد نصّ علماؤنا في ما كتبوا حول نصيحة الحكام على أن من صفات الحاكم: «قبول النصح من الناصحين وسماع الموعظة من الصالحين..»[3]. ونصحوا الحاكم

والأثر عن أبي موسى ﷺ أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، عن سعيد بن أبي بردة، كتاب الزهد، باب زهد الصحابة رضي الله عنهم، رقم:34442، جـ7، ص94.

(1) أخرجه النسائي في سننه عن عائشة رضي الله عنها، كتاب البيعة، باب وزير الإمام، رقم: 4204، جـ7، ص159، وأبو داود في سننه بلفظ قريب، كتاب الخراج والفيء والإمارة، باب في اتخاذ الوزير، رقم: 2932، جـ2، ص146. وصححه الشيخ الألباني، في سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم: 489، جـ1، ص881.

(2) حلية الأولياء، لأبي نعيم، جـ3، ص234.

(3) تهذيب الرياسة وترتيب السياسة، للقلعي، ص4ـ5.

بأن يكون حريصا على حب العلماء وحضورهم عنده وأن يسمع نصيحتهم ويقبلها[1]. وحذروا من علماء السوء الذين يحرصون على الدنيا ويثنون على الحاكم، ويغرّونه ويطلبون رضاه طمعاً فيما في يديه من خبث الحطام ووبيل الحرام، ليحصلوا منه شيئاً بالمكر والحيل[2].

ووجوب النصح بعد الاستنصاح **حق عام** من حقوق الأخوة الإسلامية، أصل ذلك حديث النبي ﷺ قال: (**حق المسلم على المسلم ست**)، فذكر منها (**وإذا استنصحك فانصح له**)[3].

قال علماؤنا: فمن استنصحه الحكام من أهل الرأي والمشورة، فلا يجوز له أن يطوي عنهم النصيحة[4].

وهي حق خاص لأولي الأمر، كما دل عليه حديث تميم بن أوس الداري رضي الله عنه، أنَّ النبي ﷺ قال: (**الدين النصيحة ثلاثًا، قلنا: لمن يا رسول الله؟ قال: لله، عزَّ وجلَّ، وكتابه، ولرسوله، ولأئمة المسلمين، وعامتهم**)[5].

الأصل الثاني: النصيحة واجب متبادل وتفاعل مستمر.

والنصح واجب متبادل بين الراعي والرعية، فعن أبي هريرة رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: (**إنّ الله يرضى لكم ثلاثا، ويسخط لكم ثلاثا، يرضى لكم أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئا، وأن تعتصموا بحبل الله جميعا، وأن تناصحوا من ولاه الله**

(1) انظر: الدرة الغراء في نصيحة السلاطين والقضاة والأمراء، محمود بن إسماعيل بن إبراهيم الجذبتي، ص7.

(2) انظر: التبر المسبوك، للغزالي، ص18، والدرة الغراء للجذبتي، ص15.

(3) أخرجه مسلم، عن أبي هريرة، كتاب السلام، باب من حق المسلم للمسلم رد السلام، رقم: 2162، جـ4، ص1704.

(4) انظر: تهذيب الرياسة وترتيب السياسة، للقلعي، ص71.

(5) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان أن الدين النصيحة، رقم: 55، جـ1، ص74.

أمركم، ويسخط لكم قيل وقال وإضاعة المال وكثرة السؤال)[1]. ولا يخفى ما في التعبير بالمناصحة (بوزن المفاعلة) من الدلالة على التفاعل المتبادل الدائم المستمر بين الطرفين.

ومما يدل دلالة مباشرة على كون النصيحة الشرعية متبادلة بين الراعي والرعية نهيُ الحاكم عن الغش للرعية الوارد في حديث النبي ﷺ: (**ما من عبد يسترعيه الله رعية يموت يوم يموت وهو غاش لرعيته إلا حرم الله عليه الجنة)**[2].

الأصل الثالث: الاستشارة لأهل الفضل والصلاح.

مما يؤصل للنصيحة للحكام قاعدة الشورى، فإنّ «من أعظم أنواع النصح أن ينصح لمن استشاره»[3]. ولا غنى لولي الأمر عن المشاورة؛ فإن الله تعالى أمر بها نبيه ﷺ فقال تعالى: ﴿**وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ**﴾ [آل عمران:159]. قال الحسن البصري رحمه الله: «كان النبي ﷺ غنيا عن مشاورتهم ولكن أراد أن يستن بذلك الحُكّام»[4].

والنصيحة طريق للاسترشاد وترك للاستبداد، قال مالك بن أنس رحمه الله: «ما تشاور قوم إلا هداهم الله إلى رشدهم»[5]. وقيل: لأَن تستشير وتندم خير من أن تستبد وتسلم[6]. وقال ابن حبان رحمه الله: «المشاورة والمناظرة بابا بركة ومفتاحا رحمة، من استشير فليشر بالنصيحة، وليجتهد بالرأي، وليلزم الحق وقصد السبيل، وليجعل المستشير كنفسه بترك الخيانه وبذل النصيحه»[7].

---

(1) أخرجه مالك في الموطأ، كتاب الكلام، باب ما جاء في إضاعة المال وذي الوجهين، رقم: 1796، جـ2، ص990.

(2) أخرجه مسلم، عن معقل بن يسار، كتاب الإمارة، باب فضل الإمام العادل وعقوبة الجائر، رقم: 142، جـ3، ص1459.

(3) جامع العلوم والحكم، لابن رجب الحنبلي، ص81.

(4) تهذيب الرياسة وترتيب السياسة، للقلعي، ص85.

(5) تهذيب الرياسة، للقلعي، ص92.

(6) تهذيب الرياسة، للقلعي، ص93.

(7) روضة العقلاء ونزهة الفضلاء، لأبي حاتم محمد بن حبان البستي، ص192ـ193.

الأصل الرابع: فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ومن أصول النصيحة للحكام النصوص الشرعية الواردة في موضوع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كقوله تعالى: ﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٤﴾ ﴾ [آل عمران،104].

والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يُعدّ تشريعا للتكافل الأدبي بين أفراد المجتمع كلّه، وتوزيعا عادلا للمسؤولية المشتركة بين الحكام والشعوب.. مما يعد حراسة لمصالح الدين والدنيا معا، كالذي يعبر عنه قوله تعالى: ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ ﴾ [التوبة: 71].

وكما يعبر عنه بدقة ووضوح حديث السفينة، عن النبي ﷺ: **(مثل القائم على حدود الله والواقع فيها كمثل قوم استهموا على سفينة فأصاب بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها فكان الذين في أسفلها إذا استقوا من الماء مروا على من فوقهم فقالوا: لو أنا خرقنا في نصيبنا خرقا ولم نؤذ من فوقنا. فإن يتركوهم وما أرادوا هلكوا جميعا وإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعا)**[1].

المبحث الثالث: مقاصد النصيحة للحكام

تمهيد حول مقصودية النصيحة للحكام في ذاتها:

مقاصد الأحكام في الشريعة الإسلامية هي أرواحها، ولا يمكن الحديث عن النصيحة دون محاولة استبطان المعاني العميقة لها، والمقاصد الدقيقة الكامنة وراءها، مع أن ذلك ظاهر من اسمها، فهي في اللغة -كما سبق- التأليف والخلوص والصفاء، وإرادة الخير للمنصوح بالقول والفعل.

(1) أخرجه البخاري، عن النعمان بن بشير، كتاب الشركة، باب هل يقرع في القسمة، رقم: 2361، جـ2، ص882.

ولقد أدرك أسلافنا مقاصد النصيحة للحكام وقوة تأثيرها فتتــابعوا في تــأليف الرسائل الموجهة إلى الخلفاء والأمراء، حتى حفظ لنا التاريخ تراثا واسعا مما يتعلــق بالنصيحة للحكام، ومطالعتُه تعطينا صورة واضحة عن طبيعة العلاقة الأخوية بين العلماء والحكام، والثمار الطيبة التي نتجت عن التوأمة الروحية والصداقة العميقــة بين العلم والسياسة، على مدى قرون طويلة من تاريخنا السياسي.

ومن يتصفح أوراق التاريخ يرى الدور البارز للعلماء مع الحكام في توجيه الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والخروج بها من المآزق من خلال التواصــل بالنصيحة، كما يرى فاعلية العلماء الذين كانوا يؤمنون أن نصيحة الحكام من أهم الوظائف الدينية المنوطة بهم.

وإذا كان لابد من دليل على ما نرمي إليه، فإن قول النبي ﷺ: (**إنّ الله يرضــى لكم ثلاثا**)، وذكر منها: (..**وأن تناصحوا من ولاه الله أمركم**)[1] يــدل دلالــة مباشرة على مقصودية النصيحة.

وإذا كان الصلاح مقصودا في الشرع، فإن النصيحة وعاء للمصــالح الشــرعية الكثيرة، يقول الإمام الطرطوشي المالكي معبّرا عن هذا المعنى: «النصح في الجملــة فعل الشيء الذي به الصلاح والأمانة»[2].

ويمكن أن نستدل على غرضنا أيضا من طريق آخر فنقول: إذا صح أن تنــدرج الوسائل في المقاصد، فلا ضير في اندراج وسائل الوسائل في المقاصد أيضا[3]، فإن العدل مثلا مقصد حقيقي، ووسيلته تنصيب الحكام، ووسيلة وسيلته نصح الحكام إذا جاروا، يتأكد هذا المعنى إذا قرأنا في تراثنا العريق مثل قول التــابعي الأحنــف

---

(1) سبق تخريجه، ص8.

(2) سراج الملوك، للطرطوشي، ص80.

(3) انظر: قواعد الأحكام في مصالح الأنام، للعز بن عبد السلام، جــ1، ص73.

ابن قيس رضي الله عنه: «لا يتمّ أمر السّلطان إلاّ بالوزراء والأعوان، ولا ينفع الوزراء والأعوان إلاّ بالمودّة والنّصيحة، ولا تنفع المودّة والنّصيحة إلاّ بالرّأي والعفّة»[1].

ومِن ثمّ نقول: إن من مقاصد الحكم في الإسلام إقامة العدل، الذي هو أساس الملك، والذي بإقامته تتحقق مصالح الأمة العاجلة والآجلة، نقرأ هذه المصالح في كلام نفيسٍ من كتاب الجوهر النفيس لابن الحدّاد الموصلي (ت673هـ)، رحمه الله إذ يقول: «فإنّ من وصف الرياسة العدل في السياسة، لتعمر البلاد ويأمن العباد، ويصلح الفساد، وتجري الأمور على وَفق السداد، وتنتعش الرعية، وتقوى على أداء الفرائض الشرعية..»[2]. فكل هذه المقاصد التي هي مصالح حقيقة وسيلتها – لاشك- نصب الحكام، وحتى لا يخرج الحكام عن حياطة هذه المصالح لابد لهم من أعوان، وهنا تأتي النصيحة لتكون سندا للحكام حتى لا يخرجوا من العدل إلى الجور، وحتى لا تختل مصالح الدين والدنيا جميعا..

وأظن أن هذا القدر كاف في الدلالة على مقصودية النصيحة في ذاتها، فإذا عرفنا ذلك فلنبحث عن المقاصد الشرعية الجزئية الكامنة وراء هذا المقصد الكبير.

أولا: مقاصد الناصح.

1 – إخلاص القصد لوجه الله تعالى: بأن يتعبد الناصح لله تعالى بفعل النصيحة.

2 – وإخلاص القصد في العناية بالمنصوح له والإشفاق عليه. يقول الإمام ابن حزم رحمه الله: «وحدّ النصيحة أن يسوء المرءَ ما ضر الآخر، ساء ذلك الآخر أم لم يسؤه، وأن يسرَّه ما نفعه، سر الآخر أو ساءه»[3].

---

(1) سير أعلام النبلاء، الإمام الذهبي، جـ4، ص95.

(2) الجوهر النفيس في سياسة الرئيس، محمد بن منصور بن حبيش، المعروف بابن الحداد الموصلي، ص118ـ119.

(3) الأخلاق والسير في مداواة النفوس، لابن حزم الظاهري، ص42.

..وأما إذا كان مرادُ الناصح بذلك إظهارَ عيب المنصوح له وتنقُّصَه وتبيينَ جهلِه وقصورِه كان قصده مناقضا لقصد النصح، وكان سعيه داخلا في ما ذمَّه الله تعالى في كتابه وتوعد عليه من الهمز واللمز.. وقيل لبعض السلف: أتحبُّ أن يخبرك أحد بعيوبك؟ فقال: إن كان يريد أن يوبخني فلا. فالتوبيخ والتعيير بالذنب مذمومان، قال الفضيل بن عياض رحمه الله: «المؤمن يستر وينصح والفاجر يهتك ويُعيِّر». وهو تفريق دقيق حقًّا بين النصح والتعيير، فالنصح يقترن به الستر، والتعيير يقترن به الإعلان[1]. وقال الإمام ابن حبان رحمه الله تعالى: «وعلامة الناصح إذا أراد زينة المنصوح له أن ينصحه سرّا، وعلامة من أراد شَيْنَه أن ينصحه علانية»[2].

3 – إزالة المفسدة [العيب أو الضرر] عن المنصوح له: قال الإمام ابن رجب رحمه الله في ضبط هذا المقصد: «فإن الناصح ليس له غرض في إشاعة عيوب من ينصح له وإنما غرضه إزالة المفسدة التي وقع فيها». وقال رحمه الله: «الفاجر لا غرض له في زوال المفاسد ولا في اجتناب المؤمن للنقائص والمعايب، إنما غرضه في مجرد إشاعة العيب في أخيه المؤمن وهتك عرضه، فهو يعيد ذلك ويبديه ومقصوده تنقص أخيه المؤمن في إظهار عيوبه ومساوئه للناس، ليُدخل عليه الضرر في الدنيا»[3].

ثانيا: مقاصد النصيحة.

1 – إظهار الحق:

علماؤنا كلُّهم مجمعون على قصد إظهار الحق الذي بعث الله به رسوله ﷺ، لأن يكون الدين كلّه لله، وأن تكون كلمته هي العليا، وكلُّهم معترفون بأن الإحاطة

(1) انظر تفصيل هذا الكلام في: الفرق بين النصيحة والتعيير، لابن رجب الحنبلي، ص16–17.

(2) روضة العقلاء ونزهة الفضلاء، لابن حبان، ص197.

(3) الفرق بين النصيحة والتعيير، لابن رجب الحنبلي، ص18.

بالعلم كلّه من غير شذوذ شيء منه ليس هو مرتبة أحد منهم ولا ادّعاه أحد من المتقدمين ولا من المتأخرين؛ فلهذا كان أئمة السلف المجمع على علمهم وفضلهم يقبلون الحق ممن أورده عليهم وإن كان صغيراً، ويوصون أصحابهم وأتباعهم بقبول الحق إذا ظهر في غير قولهم..كما قال عمر رضي الله عنه في مهور النساء وردَّت المرأة بقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَرَدتُّمُ ٱسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا۟ مِنْهُ شَيْـًٔا ﴾ [النساء:20]، فرجع عن قوله وقال: أصابتِ امرأةٌ ورجلٌ أخطأ. وروي عنه أنه قال: كل أحد أفقه من عمر[(1)].

2 – إقامة العلاقة بين الحاكم والمحكوم على التوازن والاعتدال:

أقام الله تعالى التوازن والاعتدال في علاقة الحكام بالرعية، كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَـٰنَـٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴿٥٨﴾ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَـٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾ ﴾[النساء، الآيتان 58-59].

فالآية الأولى – التي هي آية الأمراء- متوجهة إلى ولاة الأمر بأداء الأمانة والحكم بالعدل، وهما «جُماع السياسة العادلة، والولاية الصالحة»، كما يقول الإمام ابن تيمية رحمه الله[(2)]، والآية الثانية -التي يمكن أن نسميها آية الرعية- متوجهة إلى الرعية بالطاعة المشروطة بطاعة الله تعالى.

ويعبّر عن ذلك التوازنِ في العلاقة بين الحاكم والمحكوم قولُ علي بن أبي طالب رضي الله عنه: «حق على الإمام أن يحكم بالعدل، ويؤدي الأمانة؛ فإذا فعل ذلك وجب على

---

(1) انظر: الفرق بين النصيحة والتعيير، لابن رجب الحنبلي، ص8ـ9.

(2) السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، ص12.

المسلمين أن يطيعوه؛ لأنّ الله تعالى أمرنا بأداء الأمانة والعدل، ثم أمر بطاعته..»[1].

3 – إنماء الحب والود بين الحاكم والمحكوم:

وندرك مقصد إنماء الحب والود بين الراعي والرعية من قول النبي ﷺ: **(خيار أئمتكم الذين تحبوهم ويحبونكم، ويصلون عليكم وتصلون عليهم، وشرار أئمتكم الذين تبغضوهم ويبغضونكم، وتلعنوهم ويلعنونكم..)**[2]. فوصفُ الخيرية للأمة مَنوطٌ بمدى التوادّ والتحابّ والتقارب والتناغم، وهو -لاشك- روح النصيحة كما عرفناها.

وإذا تمت النصيحة على حقيقتها وبشروطها وأساليبها، أثمرت التآلف والتآخي والانسجام، قال ابن حبان رحمه الله: «النصيحة إذا كانت على نعت ما وصفنا تقيم الألفة وتؤدي حق الأخوة»[3].

4 – تحقيق التواؤم ونفي التزاحم:

التواصل بالنصح يحقق التواؤم بين الحاكم والمحكوم الذي هو مقصود شرعا، لدخوله تحت مقصد الأخوة الإسلامية، كما ينفي التزاحم على المكاسب المادية والحظوظ العاجلة، ويسدّ الفجوات الكثيرة بين العالم والحاكم، التي يوسّعها الفصام المفتعل والصراعُ الهامشي الذي لا وجهة له إلا حظوظ النفس وأطماعها غير المحدودة، ويثمرُ التعاون بين الناصح والمنصوح له على ما ينفع الناس من مصالحهم الخاصة والعامة.

---

(1) الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، جـ5، ص259.

(2) سبق تخريجه، ص5.

(3) روضة العقلاء ونزهة الفضلاء، لابن حبان، ص197.

5 – تحقيق أهداف الحوار البناء والنقد الهادف:

التواصل بالنصيحة شكل من أشكال الحوار البناء والنقد الهادف، والحوار النافع بين الحاكم والمحكوم، وتقليب وجهات النظر لاستخراج الأصلح من الآراء والأفكار، وتربية المواطن على النقد الهادف للمسؤولين، مما يعزز العلاقات، ويكسر حواجز الرهبة والحذر، ويشيع الشفافية بين الراعي والرعية، وينشر الأمن الفكري، ويحدّ من الغلو والانحراف أو يخفف من حدتهما، وينشر الثقة وحسن الظن، ويثمر الاستقرار السياسي والاجتماعي، وغير ذلك من المصالح العامة التي تحتاج إليها أمتنا اليوم في مشارق الأرض ومغاربها.

6 – التذكير بالمصالح والحقوق المغفول عنها:

قال الإمام الطرطوشي: «النصيحة للأئمة: معاونتهم على ما تكلفوا القيام به في تنبيههم عند الغفلة وإرشادهم عند الهفوة»[1].

وخطب عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه: «مَن صحِبنا فليصحبنا بأربع خصال: يدلنا على عيوبنا ويرفع إلينا حاجة من لا يصل إلينا، ولا يفش لنا سرا، ولا يغتابن عندنا أحدا»[2].

7 – قطع الطريق على تضليلات المتملقين:

من مقاصد النصيحة للحكام إنماء الخير إليهم؛ لأنّ هناك من ينمي إليهم الشر من المنافقين والمتزلفين والغاشين، أو من يُسمَّون اليوم أصحاب النفاق السياسي.. وما

(1) سراج الملوك، ص80.

(2) تهذيب الرياسة، للقلعي، ص74.

والأثر عن عمر بن عبد العزيز أخرجه الحافظ ابن كثير في مسند أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأقواله على أبواب العلم، جـ2، ص698-699. بلفظ: «أيها الناس: من صحبنا فليصحبنا بخمس وإلا فلا يقربنا، يرفع إلينا حاجة من لا يستطيع رفعها، ويعيننا على الخير بجهده، ويدلنا على الخير على ما لا يهتدى إليه، ولا يغتابن عندنا الرعية ولا يعترض فيما لا يعنيه».

ذلك إلا لتحقيق مكاسب مادية زائفة.. قال أبو حامد الغزالي رحمه الله: «وأكثر الناس في خدمة شهواتهم، فإنهم يستنبطون الحيل ليصلوا إلى مرادهم من الشهوات. وكذلك العمال لأجل نصيبهم من الدنيا يغرون الوالي ويحسّنون الظلم عنده فيلقونه في النار ليصلوا إلى أعراضهم»[1].

والمقصود هنا هو تغليب كفة الناصحين على كفة المتملقين، فعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: **(ما استُخلف خليفةٌ إلا له بطانتان؛ بطانة تأمره بالخير وتحضه عليه، وبطانة تأمره بالشر وتحضه عليه، والمعصوم من عصم الله)**[2].

وإنما يعصم الله من قرّب الناصحين واحتاط من الغاشين، مثال ذلك ما روي عن محمد بن شهاب الزهري أنه دخل على الوليد بن عبد الملك، فقال:«يا ابن شهاب، ما حديث يحدثنا به أهل الشام؟ قال: وما هو يا أمير المؤمنين؟ قال: حدثونا أنَّ الله -تبارك وتعالى- إذا استرعى عبدًا رعية كتب له الحسنات، ولم يكتب عليه السيئات، قال: كَذَبوا يا أمير المؤمنين، أَنبيٌّ خليفةٌ أقرب إلى الله، أم خليفةٌ ليس بنَبي؟ قال: بل نبي خليفة، قال: فأنا أحدثك - يا أمير المؤمنين - بما لا تشكُّ فيه، قال الله تعالى لنبيه داود: ﴿ **يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً فِى ٱلْأَرْضِ فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌۢ بِمَا نَسُوا۟ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ ٢٦** ﴾ [ص:26]، يا أمير المؤمنين، فهذا وعيد الله لنبيّ خليفة، فما ظنك بخليفة غير نبيّ؟! فقال الوليد: إنَّ الناس ليغروننا عن ديننا»[3].

---

(1) التبر المسبوك، ص22.

(2) أخرجه البخاري، كتاب القدر، باب المعصوم من عصم الله، رقم: 6237، جـ6، ص2438.

(3) سراج الملوك، للطرطوشي، ص27.

المبحث الرابع: أساليب النصيحة للحكام مع نماذج تطبيقية

تمهيد:

ما أحوج الحكام إلى من ينصحهم بإخلاص وصدق، وما أحوج المخلصين في نصيحة الحكام إلى الأسلوب الحكيم، لتفادي العشوائية في إسداء النصح، وتجنب النتائج العكسية التي تترتب على ذلك، والتغلب على معوقات قبول النصيحة، كالكبر والعجب والعناد، والعزة بالإثم، وغير لك، قال ابن حبان رحمه الله: «وأكثر ما يوجد ترك قبول النصيحة من المعجب برأيه»[1].

ومما يمكن أن نذكره من أساليب في نصيحة الحكام:

أولا: معرفة حال المنصوح له، ومدى استعداده لتقبل النصح.

وخصوصا عند مبادرة الناصح بالنصيحة، فالمبادرة بالنصيحة تحتاج إلى تنبه أكثر واحتراز أشدّ، ولعل ذلك هو بعض ما عناه ابن حبان رحمه الله حين قال: «النصيحة محاطة بالتهمه»[2]. وأما عند طلب النصيحة فالغالب أن الطالب لا يطلبها إلا وبه استعداد لاستقبالها.

وفهم حال المنصوح له، وتحسس جوّه النفسي ومدى تهيُّئِه لسماع النصيحة، وتقدير موضوع النصيحة؛ كلّ ذلك يعين على حسن اختيار الأسلوب والوسيلة. يشير إلى شيء من هذا الإمام الطرطوشي فيقول: «اعلم أيها الرجل، وكلّنا ذلك الرجل، أن عقول الملوك وإن كانت كباراً إلا أنها مستغرَقة بكثرة الأشغال، فتستدعي من الموعظة ما يتولَّج على تلك الأفكار، ويتغلغل في مكامن الأسرار،

(1) روضة العقلاء ونزهة الفضلاء، لابن حبان، ص196.

(2) روضة العقلاء ونزهة الفضلاء، لابن حبان، ص196.

فيرفع تلك الأستار، ويفك تلك الأكنّة والأقفال، ويصقل ذلك الصدأ والران»[1].

ويدخل في هذا فهم نفسيات الأمراء، لإدراك مداخل النصح، قال الخليفة المأمون: «الملوك تحتمل كل شيء إلا ثلاثا: الطعن في الملك وإفشاء السر والتعرض للحُرَم». وقال العباس لابنه عبد الله رضي الله عنهما وقد كان يختص بعمر: « يا بنيّ إنّي أرى هذا الرجل يدنيك وإنّي موصيك بخلال: لا تفشينّ له سرّا ولا تخوننّ له عهدا، ولا تغتابنّ عنده أحدا، ولا تطو عنه نصيحة»[2].

ثانيا: الإسرار بالنصيحة.

فُطرت النفس على حبّ الستر والنفور من الفضح، ومقصود السرية في النصح مراعاة حال النفس هذه، وهو المبدأ المعروف في النصيحة، سدّا لمداخل الشيطان، وحتى لا تأخذ المنصوحَ له العزةُ بالإثم، وخصوصا الحكام؛ فإنّ فيهم علوّا نفسيّا لا يرضون معه بالإهانة، وقد نستأنس للدلالة على هذا بحديث أبي بكرة ﷺ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **(من أهان سلطان الله في الأرض أهانه الله)**[3].

ومن هذا نلمس مقصودية الاحترام والتوقير لمنصب السلطان ومكانته ومهابته. قال سهل بن عبد الله التُّستَري رحمه الله: «لا يزال الناس بخير ما عظموا السلطان والعلماء؛ فإذا عظموا هذين أصلح الله دنياهم وأخراهم، وإذا استخفوا بهذين أفسد

(1) سراج الملوك، للطرطوشي، ص6.

(2) تهذيب الرياسة، للقلعي، ص68ـ69.

والأثر عن العباس بن عبد المطلب ﷺ أخرجه البيهقي في سننه الكبرى، كتاب قتال أهل البغي، باب باب ما على السلطان من منع الناس عن النميمة وترك الأخذ بقول النمام، رقم:16455، جـ8، ص167. قال ابن حجر الهيتمي: رواه الطبراني وفيه مجالد بن سعيد وثقه النسائي وغيره وضعفه جماعة. انظر: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، كتاب الوصايا، باب وصية العباس ﷺ، رقم: 7128جـ4، ص400.

(3) أخرجه الترمذي، في سننه، أبواب الفتن عن رسول الله ﷺ، رقم: 2224، جـ4، ص502. وحسنه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم: 2297، جـ5، ص375.

دنياهم وأخراهم»[1].

والإسرار بالنصيحة سبيل السلف رضي الله عنهم، يقول الإمام ابن رجب رحمه الله: «وكان السلف يكرهون الأمر بالمعروف والنهي عن المُنكَر على هذا الوجه، [أي علنًا] ويُحِبُّون أن يكون سرّاً فيما بين الآمر والمأمور، فإنّ هذا من علامات النُّصح، فإنّ النّاصح ليس له غرضٌ في إشاعة عُيوب من يَنْصَحُ له، وإنما غرضُه إزالة المفسدة التي وقع فيها»[2].

ومن كلام الإمام ابن رجب نفهم مقصود النصيحة الذي هو إزالة المفسدة، وهو المقصد الذي يراعى من أجله حال المنصوح وتوقير شخصه واحترامه وعدم تعريضه للاستفزاز والفضح، كما يراعى وجه المصلحة المأمور باستجلابها أو المفسدة المأمور باستدفاعها.

وإذا كان دوران النصيحة على ذلك المقصد، فإن واقع التطبيق يستدعي الإسرار في حال والعلن في حال، ومن الأحوال التي يحسن فيها الإسرار بالنصيحة ما إذا كان ضرر الخطأ قاصرا على المنصوح له غير متعد إلى عموم الناس، أو كان العيب مستوراً غير منشور، فهذا موضع إسرار لا إعلان، جريا على الستر المطلوب لحال المؤمنين.

وعليه يكون الإسرار بالنصيحة أصلا، غير أن الحاجة قد تبدو في الإعلان بها، ولذا نص علماؤنا على جملة أحوال تترجح المصلحة في الإعلان، يقول الإمام ابن مفلح الحنبلي رحمه الله: «وأما جرح الرواة والشهود والأمناء على الصدقات والأوقاف والأيتام ونحوهم فيجب عند الحاجة، ولا يحل الستر عليهم إذا رأى منهم

(1) الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، جـ5، ص260.

(2) الفرق بين النصيحة والتعيير، لابن رجب الحنبلي، ص17.

ما يقدح في أهليتهم، وليس هذا من الغيبة المحرمة، بل من النصيحة الواجبة، وهذا مجمع عليه»[1].

وكلّ إنسان يحبّ أن تُستر عليه عيوبه وأخطاؤه، وينفر من التشهير وفضح العيوب والنقائص، وذلك ما يتوافق مع الفطرة السليمة، ومن هنا كانت النصيحة العلنية بلا ثمرة، لأنها استفزاز للمنصوح له وإشعار له برغبة الناصح في فضحه، فيسيطر عليه طبع الدفاع عن النفس؛ مما يجعله يأخذ موقفًا مضادًّا. قال ابن حجر رحمه الله: «الإنسان طبع على الدفاع عن نفسه بالقول والفعل»[2]. ولذلك قال الإمام الشافعي رحمه الله: «من وعظ أخاه سرا فقد نصحه وزانَهُ، ومن وعظه علانية فقد فضحه وشانه..»[3].

هذا الأسلوب هو الغالب في النصيحة بوجه عام، ودليله في نصيحة الحكام قوله ﷺ: **(من أراد أن ينصح لسلطان بأمر، فلا يبد له علانية، ولكن ليأخذ بيده، فيخلو به، فإن قبل منه فذاك، وإلا كان قد أدى الذي عليه له)**[4].

ومن التطبيق العملي لهذا الأسلوب لدى الصحابة رضي الله عنهم ما روي عن أسامة بن زيد رضي الله عنه أنه «قيل له: ألا تدخل على عثمان فتكلّمه؟ فقال أترون أنّي لا أكلمه إلا أُسْمِعُكُم؟ والله لقد كلمته فيما بيني وبينه ما دون أن أفتتح أمرا لا أحب أن أكون أول من فتحه»[5].

(1) الآداب الشرعية، لابن مفلح، جـ1، ص254.

(2) فتح الباري شرح صحيح البخاري، جـ13، ص314.

(3) شرح صحيح مسلم، جـ2، ص24.

(4) رواه أحمد في مسنده، مسند المكيين، من حديث هشام بن حكيم بن حزام رضي الله عنهما، رقم: 15333، جـ24، ص48. وابن أبي عاصم في السنة، باب كيف نصيحة الرعية للولاة، رقم: 1097، جـ2، ص521. وصححه الألباني في ظلال الجنة، جـ2، ص273.

(5) أخرجه البخاري، كتاب بدء الخلق، باب صفة النار وأنها مخلوقة، رقم:3094، جـ3، ص1191، مسلم، واللفظ له، كتاب الزهد والرقائق، باب عقوبة من يأمر بالمعروف ولا يفعله وينهى عن المنكر ويفعله، حديث رقم:2989، جـ4، ص2290.

والباب الذي خشي فتحه هو باب الإنكار على الأئمة علانية، خشية أن تفترق الكلمة.. قال القاضي عياض رحمه الله: مراد أسامة أنه لا يفتح باب المجاهرة بالنكير على الإمام، لما يخشى من عاقبة ذلك، بل يتلطف به وينصحه سراً، فذلك أجدر بالقبول[1].

وعن ابن عباس رضي الله عنهما، أنه سئل عن أمر السلطان بالمعروف ونهيه عن المنكر، فقال: «إن كنت فاعلا ولابد ففيما بينك وبينه»[2].

ويقول الإمام ابن حزم رحمه الله: «وإذا نصحت فانصح سراً لا جهراً، وبتعريض لا تصريح، إلا أن لا يفهم المنصوح تعريضك، فلا بدّ من التصريح»[3].

وقد تتحقق الاستجابة منذ البداية بالتذكير والنصح الخفي، فيغني ذلك عن النقد العلني (الإنكار).

وفي عصرنا الحاضر ظهرت وسائل كثيرة لإيصال النصيحة للحكام، ولإبداء الرأي المعارض، ونشر النقد السياسي، وكل ذلك لابد له من ضبط، ليحقق مقاصد النصح ويجنبنا المراوحة في المكان، والدوران في الحلقات المفرغة، والصدام الذي تضيع معه مقاصد الشرع ومصالح الخلق.

ثالثا: استثمار العواطف النبيلة.

ويخطئ من يَفْجَأ المنصوحَ له بالتخطئة، لأنّه سينتقل إلى الدفاع عن نفسه.. ويثور عنده العناد وشهوة الانتصار للنفس؛ ذلك أنّ المنصوح له يفكر بعقله طالما غزوناه من الداخل، أي بإثارة العواطف النبيلة، لكنّه يتصرف بعواطفه الثائرة إذا

---

(1) انظر: فتح الباري، جـ13، ص52.

(2) جامع العلوم والحكم، لابن رجب الحنبلي، ص81.

والأثر عن ابن عباس ﷺ أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الفتن، باب من كره الخروج في الفتنة وتعوذ عنها رقم:37307، جـ7، ص470.

(3) الأخلاق والسير، ص45.

نحن استثرناها فيه. والعواطف الثائرة تغطي على العقل في النهاية، فلا يتصرف صاحبه كالعقلاء. فقلما يعمل العقل ويفكر بشكل منطقي حال ثورة المشاعر والعواطف. قال الإمام ابن الجوزي رحمه الله يوما في وعظه للخليفة المستضيء بالله: «يا أمير المؤمنين، إن تكلّمتُ، خفتُ منك، وَإِن سكتُّ، خفتُ عليك، وأنا أُقدّم خوفي عليك على خوفي منك، فقول النّاصح: اتَّقِ الله، خَيْرٌ من قول القائل: أنتم أهل بيت مغفور لكم»[1].

ويساعد على الخروج من الصدام العاطفي أسلوبُ الاستفهام في النصيحة، لأنه يخفف من وطأتها على العواطف، ولا يحجب عمل العقل، بل يثير عمل العقل وتفكيره..

كما أن أسلوب الاستفهام يفيد في معرفة وجهة نظر الشخص المقابل، ولا يضعه في موقف محرج أو ينسب إليه الخطأ بشكل قطعي.

رابعا: التواضع بالنصح والاحتياط في التخطئة للمنصوح له.

فينبغي للناصح أن لا يتعالى على المنصوح له؛ وأن لا يشعره بالتكبر والتعالي عليه، أو اللوم أو السخرية، أو الاتهام، فـ«ليس الناصح بأولى بالنصيحة من المنصوح له»[2].

والاحتياط في التخطئة للمنصوح له مهمٌّ جدا، لأنّه يجنّبنا المواقف العكسية المحرجة حين يتضح لنا أننا لم نكن نتصور الموضوع على حقيقته، أو أنّ وجهة نظر

(1) سير أعلام النبلاء، جـ21، ص372.

(2) روضة العقلاء ونزهة الفضلاء، لابن حبان، ص195.

المنصوح له أصح. قال الإمام ابن حزم رحمه الله: «لعلك مخطئ في وجه نصحك، فتكون مطالباً بقبول خطئك، وبترك الصواب»[1].

خامسا: عدم الإلزام بالنصح.

عدم الإلزام عنصر مهم من عناصر الحقيقة الشرعية للنصيحة، وقد سبق أن قلنا إن للنصيحة سلطانا أدبيا لا ماديا، فمن واجب الناصح أن ينصح غيره، ولكن ليس له الإلزام بما ينصحه به؛ لأنّ هذا ليس من حقه، بل هو حق للحاكم في رعيته، والناصح دال على الخير، وليس بآمر بفعله، فـ«ليس على كل ذي نصح إلا الجهد» كما قال ابن حبان رحمه الله[2]. فإن اشترط قبول النّصح فقد تجاوز وظلم، قال ابن حزم رحمه الله: «ولا تنصح على شرط القبول منك، فإن تعديت هذه الوجوه، فأنت ظالم لا ناصح، وطالب طاعة وملك، لا مؤدي حقّ أمانةٍ وأخوّة»[3].

هذا يؤكد أن للنصيحة حدًّا تنتهي إليه، مما يجعلنا نفهم أنها لا تصل أبدا إلى حدّ الإنكار، وأن الإنكار شيء خارج عن النصيحة كلّيًّا، بل هو موضوع آخر ينبغي أن ندرسه باستقلال.

سادسا: التلطّف في الخطاب.

معنى التلطف في الخطاب أن يختار الناصح حلو الكلام وخفيفه؛ لأنّ النصيحة مرة على النفوس، أشبه ما تكون بالدواء المر يُغلّف بغلاف حلو حتى يُستساغ، قال الطرطوشي: «واعلم أن جرعة النصيحة مُرّة لا يقبلها إلا أولو العزم..»[4]. وهي

(1) الأخلاق والسير، ص49.

(2) روضة العقلاء ونزهة الفضلاء، لابن حبان، ص196.

(3) الأخلاق والسير، ص45.

(4) سراج الملوك، للطرطوشي، ص80ــ81.

ثقيلة على النفوس، قال الإمام مالك بن أنس رحمه الله: «والنفوس مستثقلة للنصح، نافرة عن أهله، مائلة إلى ما وافق هواها»(1)؛ وقيل: النصح مستوحش منه ومألوف(2).

وفي النفس كبر ترى به الناصح منتقِصًا، والموجِّه شائنا، كما أنّ في النفس ترفعا ترى به المنصوح له وضيعا. ومَن عصمه الله من جموح نفسه وجنوحها أوقفها على الصدق والإخلاص، وقبول الحق من مطلق الأشخاص، حتى يرى الرجوع عن الخطأ كمالا.

ومن التلطف في النصيحة أن يمهد للنصح بالكلام الحسن. وفي القرآن الكريم إشارة إلى حسن التمهيد، فقد قال الله تعالى لنبيه داود عليه السلام: ﴿ يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلۡنَٰكَ خَلِيفَةٗ فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾ [ص:26] قبل أن يقول له: ﴿ فَٱحۡكُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِٱلۡحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلۡهَوَىٰ ﴾ [ص:26]. ومن السنة النبوية قول الرسول ﷺ: عن ابن عمر رضي الله عنه: (**نعم الرجل عبد الله لو كان يصلي من الليل**)(3).

ومن التلطف في النصح تضمين النصيحة الكلام الرقيق والأدب الرفيع، وقد اشتهرت على ألسنة الناصحين للحكام في تاريخنا المجيد عبارات لطيفة منها: (يا أمير المؤمنين)، و(أصلح الله الأمير)... وغير ذلك. وذلك من حسن التلطف في مخاطبة السلطان ليكون أدعى لقبوله النصيحة(4).

ومن التلطف الاستئذان في الخطاب: قال ابن حجر: «السلطان لا يُخاطَب إلا بعد استئذانه، ولاسيما إذا كان في أمر يُعترض به عليه، فترك ذلك والغلظة له قد يكون سببا لإثارة نفسه ومعاندة من يخاطبه»(5). ومن التلطف إظهار الحب وإبداء

(1) سراج الملوك، للطرطوشي، ص81.

(2) عجز بيت، لمنصور بن محمد الكريزي، ذكره ابن حبان في: روضة العقلاء، ص195.

(3) أخرجه البخاري في صحيحه، عن ابن عمر رضي الله عنه، أبواب التهجد، باب فضل قيام الليل، رقم: 1070، جـ1، ص378.

(4) فتح الباري شرح صحيح البخاري، جـ4، ص42.

(5) فتح الباري شرح صحيح البخاري، جـ4، ص43.

الود بإخلاص، لتأنس نفس المنصوح له للناصح.

سابعا: الرفق واللين في النصيحة.

بالرفق واللين يدخل الناصح إلى قلب المنصوح له، ويأنس المنصوح له للناصح، وتزول الوحشة بينهما، وقد قال الله تعالى لموسى وهارون عليهما السلام: ﴿ فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا ﴾ [طه:44]. وإذا أخطأ الناصح هذا الأسلوب كان منفِّرا لا مبشِّرا، قال الإمام ابن حزم رحمه الله: «فإن خشنت كلامك في النصيحة فذلك إغراء وتنفير، وقد قال الله تعالى: ﴿ فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا ﴾ [طه:44]. وقال رسول الله ﷺ: (**ولا تنفروا**)[1]»[2].

وحُكي أن الخليفة هارون الرشيد رحمه الله كان يطوف بالبيت إذ عرض له رجل فقال: يا أمير المؤمنين إنّي أريد أن أكلمك بكلام فيه غِلَظ فاحتمله لي. فقال: لا ولا نعمة عين ولا كرامة، قد بعث الله من هو خير منك إلى من هو شر مني فأمره أن يقول له قولا ليناً[3]. إشارة إلى قوله تعالى لموسى وهارون عليهما السلام في دعوة فرعون: ﴿ فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴿٤٤﴾ ﴾ [طه، 44].

والرفق أسلوب شرعي مثمر -لا شك- فعن عائشة، رضي الله عنها، أن رسول الله ﷺ قال: (**يا عائشة إن الله رفيق يحب الرفق، ويعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف، وما لا يعطي على ما سواه**)[4]. ولنا أن نتصور سَعَة العطاء الرباني وتنوعه وشموله.. جزاء وفاقا على الرفق؛ فإذا كان الناصح يسعى إلى قبول النصح، وتحقيق أهداف النصيحة وثمراتها، فليدرك أنّ العطاء الرباني جزاء التخلق بالرفق يشمل كل ذلك..

---

(1) أخرجه البخاري عن أنس، كتاب العلم، باب فضل العلم، رقم: 69، جــ1، ص38.

(2) الأخلاق والسير، ص49.

(3) المجالسة وجواهر العلم، لأبي بكر الدينوري، ص218.

(4) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة والآداب، باب فضل الرفق، رقم: 2593. جــ4، ص2003.

والرفق في النصح يَزِينُ المنصوح له، والعنف يَشِينُه، وذلك واضح من قوله ﷺ: (**ما كان الرفق في شيء إلا زانه، وما نزع من شيء إلا شانه**)[1]. يقول عبد الله بن المبارك رحمه الله: «كان من كان قبلكم إذا رأى الرجلُ من أخيه شيئاً يأمره في رفق، فيؤجر في أمره ونهيه، وإنّ أحد هؤلاء يخرق بصاحبه، فيستغضب أخاه، ويهتك ستره»[2].

ثامنا: التشديد في النصيحة عند الحاجة.

قد يُحتاج إلى التشديد في النصيحة لولاة الأمر حسب الحاجة، وحسب المصلحة والمفسدة وميزانهما. ومن أمثلة ذلك ما روي «أن أبا مسلم الخولاني رضي الله عنه دخل على معاوية رضي الله عنهما فقال: السلام عليكم أيها الأجير. فقيل له: قل أيها الأمير. فقال معاوية: دعوا أبا مسلم فإني أعلم بما يريد، وعليك السلام يا أبا مسلم. فقال أبو مسلم: اعلم أنه ليس راع استُرعي رعية إلا ورب أجره سائله عن رعيته، فإن كان داوى مرضاها وهنأ جُربانها وجبر كُسرانها وردّ أولها على آخرها ووضعها في أُنُف من الكلأ وصفو من الماء وفّاه أجره، وإلا لم يوفِّه، فانظر من أنت من ذلك. فقال معاوية: يرحمك الله يا أبا مسلم الأمر على ذلك»[3].

وأعتقد أن استعمال هذا الأسلوب قائم إلى عاملين اثنين:

الأول: مدى الحاجة إلى التشديد بما يتوافق مع المصلحة المقصود اجتلابها والمفسدة المقصود استدفاعها والموازنة بينهما.

والثاني: طبيعة العلاقة بين الناصح والمنصوح له ومدى القرب بينهما، فإنه لما

---

(1) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة والآداب، باب فضل الرفق، رقم: 2594. جـ4، ص2004.

(2) روضة العقلاء ونزهة الفضلاء، لابن حبان، ص196.

(3) تهذيب الرياسة، للقلعي، ص43، والسياسة الشرعية، لابن تيمية، ص17. ومعنى هنأ جربانها طلاها بالهناء وهو القطران. ويقال: روضة أُنُف، إذا لم تُرْعَ قبلُ. انظر: تهذيب الرياسة وترتيب السياسة، لأبي عبد الله القلعي، ص43.
والأثر عن أبي مسلم الخولاني في حلية الأولياء، لأبي نعيم، جـ2، ص125.

كان بين العلماء والحكام الأوائل قرب شديد، سببه ما كان عليه حكام الأمس من تقدير واحترام للعلماء، وما كان عليه علماء الأمس من جرأة حكيمة في الحق، هذا كلّه قرَّب المسافة بين الناصح والمنصوح له، تماما كما تقرب المسافة بين الأخ الأكبر (الناصح) وأخيه الأصغر (المنصوح له)، أو بين الأب (الناصح) وابنه (المنصوح له)، فيكون بينهما من اللّوم والعتاب والشدّة في ذلك ما لا يكون بين غيرهم.

تاسعا: تخيّر الزمان والمكان والحال.

على الناصح أن يتخير المكان والزمان والمناسبة لإسداء نصحه وإرشاده، تماماً مثلما يتخير الأسلوب والعبارات اللائقة، سُئل مالك بن أنس رحمه الله: أيأتي الرّجلُ إلى السلطان فيعظه وينصح له ويندبه إلى الخير؟ فقال: «إذا رجا أن يسمع منه، وإلا فليس ذلك عليه»(1). وإذا كان ذلك الرجاء مرتبطا أساسا بمدى استعداد المنصوح له لسماع النصح وتقبله، فلا يغيبنّ عن أذهاننا أن نتخير الظرف المناسب أيضا.

عاشرا: الإيجاز في الموعظة.

وفائدة الإيجاز التخفيف، فإن العبارة الوجيزة في مبناها، المركزة المشبعة في معناها، العميقة في مغزاها تغني عن كثيرة الكلام وطويله، ورب تلميح أغنى عن التصريح، ورب كناية كفت عن التوضيح.

دخل عطاء بن أبي رباح على عبد الملك بن مروان، بمكة في وقت حجه في خلافته، فقام إليه فسلم عليه، وأجلسه معه على السرير، وقال: يا أبا محمد: حاجتَك ؟ قال: يا أمير المؤمنين! اتّق الله في حرم الله، وحرم رسوله، فتعاهده بالعمارة، واتّق الله في أولاد المهاجرين والأنصار، فإنك بهم جلست هذا المجلس،

(1) التمهيد لابن عبد البر، جـ21، ص284.

واتّق الله في أهل الثغور، فإنهم حصن المسلمين، وتفقد أمور المسلمين، فإنك وحدك المسؤول عنهم، واتّق الله فيمن على بابك، فلا تغفل عنهم، ولا تغلق دونهم بابك، فقال له: أفعل، ثم نهض وقام، فقبض عليه عبد الملك وقال: يا أبا محمد! إنما سألتنا حوائج غيرك، وقد قضيناها، فما حاجتك؟ قال: مالي إلى مخلوق حاجة، ثم خرج، فقال عبد الملك: هذا وأبيك الشرف، هذا وأبيك السؤدد»[1].

فكم حوت هذه النصيحة من مصالح الدين والدنيا، وكم شملت من إصلاحات دينية واجتماعية وسياسية وعسكرية.. على ما فيها من الوجازة!

وحضر أبو قلابة مجلس عمر بن عبد العزيز فقال له: «عظني. قال: من عهد آدم إلى وقتنا هذا لم يبق خليفة سواك. فقال: زدني. فقال: أنت أول خليفة يموت. فقال: زدني. فقال: إن كان الله معك فممن تخاف؟ وإن لم يكن معك فإلى من تلتجىء؟ قال: حسبي ما قلت»[2].

وطلب الخليفة هارون الرشيد الفضيل بن عياض للموعظة، فما زاد عل أن قال: «يا حسن الوجه، حساب الخلق كلِّهم عليك»، فبلغت موعظته من الرشيد مبلغا[3].

حادي عشر: الوعظ بالموت والتذكير بالآخرة.

ولهذا الأسلوب أهميته وقوة تأثيره، فالموت هو الواعظ الذي ليس دونه حاجب ولا منه هارب، وله تذعن قلوب الجبابرة.

(1) سير أعلام النبلاء، جـ5، ص84ـ85.
(2) التبر المسبوك، للغزالي، ص20.
(3) سير أعلام النبلاء، جـ15، ص461.

لما حج سليمان بن عبد الملك استحضر أبا حازم، فقال له: «عِظْني يا أبا حازم. قال: يا أمير المؤمنين، إنَّ هذا الأمر لم يصلْ إليك إلاَّ بموت من كان قبلك، وهو خارج منك بمثل ما صار إليك، ثم قال: يا أمير المؤمنين، نَزِّه ربّك في عظمته عن أن يراك حيث نهاك، أو يفقدك حيث أمرك»(1).

وسأل عمر بن عبد العزيز يوماً أبا حازم الموعظة فقال له أبو حازم: «إذا نمت فضع الموت تحت رأسك، وكلّ ما أحببت أن يأتيك الموت وأنت عليه مصرّ فالزمه، وكلّ ما لا تريد أن يأتيك الموت وأنت عليه فاجتنبه، فربما كان الموت منك قريباً»(2).

نماذج للنصيحة المثمرة:

إذا طالعنا بعض النماذج للنصيحة المثمرة في تاريخنا السياسي نستطيع أن نلمس سر النجاح الذي يُعطاه من كان أهلا للنصيحة، ممن تحققت فيه المقاصد وتوفرت فيه الشروط والأساليب.

1 – كان الخليفة الأموي سليمان بن عبد الملك رحمه الله صالحا، إذ حلّت البركات في أول خلافته وآخرها، فلقد أضاف إلى صلاحه واهتمامه بمصالح الدين والدنيا قبول النصيحة من غيره، فوصف الإمام ابن سيرين رحمه الله مبتدأ خلافته ومنتهاها، فقال: «يرحم الله سليمان، افتتح خلافته بإحياء الصلاة، واختتمها باستخلافه عمر»(3). ونتأكد بأنّ ذلك كان ثمرة للنصيحة إذا علمنا من سيرته أنه كان طالب وعظ وحكمة، كثير المجالسة لأهل العلم والنصح، كأبي حازم سلمة

(1) سراج الملوك، للطرطوشي، ص30.

(2) التبر المسبوك، للغزالي، ص21.

(3) سير أعلام النبلاء، جـ9، ص128.

ابن دينار رحمه الله، وقد كان من مواعظه له: «يا أمير المؤمنين نزِّه ربك أن يراك حيث نهاك أو يفقدك حيث أمرك. فبكى سليمان بكاء شديدا فقال له رجل من جلسائه: أسأت إلى أمير المؤمنين قال له أبو حازم: اسكت فإنّ الله تعالى أخذ على العلماء ميثاقهم لَيُبيِّنُنّه للناس ولا يكتمونه»(1).

2 – كان للإمام أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي رحمه الله مجالسُ وعظ، وكان يحضرها الملوك والأمراء والوزراء والعلماء والأعيان والعامة. التفت مرة وهو في مجلس وعظه إلى ناحية الخليفة المستضيء فقال: يا أمير المؤمنين، إن تكلمتُ خفت منك، وإن سكتُّ خفت عليك، وإنّ قول القائل لك: «اتقِ الله» خيرٌ لك من قوله لكم: «إنكم أهل بيت مغفور لكم»، كان عمر بن الخطاب يقول: إذا بلغني عن عامل لي أنه ظلم فلم أغيره فأنا الظالم.، يا أمير المؤمنين، كان يوسف لا يشبع في زمن القحط حتى لا ينسى الجائع، وكان عمر يضرب بطنه عام الرمادة ويقول: قرقري أو لا تقرقري والله لا ذاق عمر سمنًا ولا سمينًا حتى يُخْصِب الناس، فبكى المستضيء وتصدَّق بمال كثير، وأطلق المحابيس وكسا خلقًا من الفقراء(2).

والمتأمل في هذه النصيحة التي جاءت في ثوب الموعظة يلحظ عوامل النجاح الآتية:

أ – استعداد المنصوح له للسماع من الناصح، حيث كان الخليفة المستضيء يغشى بنفسه مجالس ابن الجوزي رغبة في سماع مواعظه.

ب – التلطف بنداء «يا أمير المؤمنين».

ج – الاعتداد بمكانة الخليفة وتعظيمه وإجلاله. وهو المدخل الصحيح لقلوب الأمراء والملوك. حيث مهد لموعظته بقوله: إن تكلمتُ خفت منك.

(1) الدرة الغراء، للجذبتي، ص18ـ19.

(2) البداية والنهاية، لابن كثير، جـ9، ص74.

د – إبداء حب الخير للمنصوح له، والإشفاق عليه، من خلال قوله: وإن سكتُّ خفت عليك.

هـ – الإخلاص للمنصوح بمواجهته بالحق دون الغش له بالثناء الخدّاع الغـرّار. من خلال قوله: وإن قول القائل لك: «اتّقِ الله» خيرٌ لك من قوله لكم: «إنّكم أهل بيت مغفور لكم».

و – التذكير بسير الأنبياء والمرسلين، والخلفاء الراشدين، والأمراء الصالحين، للاقتداء بهم والسير على طرائقهم.

ولذلك كلّه جاءت نصيحته بالثمار اليانعة، وعادت بالمصالح الكبيرة على الراعي والرعية، فقد أثمرت في الراعي اتعاظا وخشوعاً لله وللحق، وعادت على الرعية بالرخاء المادي والرفاه الاقتصادي، والانعتاق من السجون، والتحرر من القيود.

3 – في سنة سبع وستين ومائة قدم الخليفة المهدي حاجّا فدخل المدينة زائرا لقبر النبي ﷺ، فدخل عليه الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه، فحضَّه على الإحسان إلى أهل المدينة، وحدثه بفضلها وفضل أهلها، ثم قال: «يا أمير المؤمنين أفليس هؤلاء أهلا أن يُعانوا على الصبر عليها وعلى جوار رسول الله ﷺ»؟ فقال المهدي: بلى والله يا أبا عبد الله حتى لا أجد إلا مثل هذا. ومدَّ يده ليأخذ من الأرض شيئا فلم يجده، ثم قال: صدقت فيهم وبررت وحضضت على الرشد، فأنت أهل أن يطاع أمرك ويُسمع قولك. فأمر له بخمسة أبيات مال والبيت عندهم خمسمائة ألف، وأمر مالكا أن يختار من تلامذته رجالا يثق بهم ويعتمد عليهم يقسمونها على أهل المدينة ويؤثرون أهل بيت رسول الله ﷺ وأهل بيت أبي بكر وعمر وعثمان، ثم أهل بيوت المهاجرين والأنصار، ثم الذين اتبعوهم بإحسان ففعل فأغنى أهل المدينة عامهم ذلك[1].

(1) الإمامة والسياسة، لابن قتيبة، جـ2، ص324.

فقد كانت هذه النصيحة ترشيدا لتوزيع الثروات بالعدل والإنصاف، على من لم يكن الحاكم منتبها لهم من أهل الحق والفضل.

المبحث الخامس: رد شبهات وتصحيح مفاهيم حول النصيحة للحكام

أولا – النصيحة والطاعة: يظهر من كلام العلماء في مفهـــوم النصـــيحة للحكام السابق أن عنصر الطاعة داخل في مفهوم النصيحة، فمـــا حـــدود هـــذه الطاعة؟

وجبت طاعة حكام المسلمين بآية الأمراء، وهي قول الله تعالى: ﴿ **يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ** ﴾ [النساء:59]. فقد وردت مقرونة بطاعته تعالى وطاعة رسوله ﷺ، وأولو الأمر في الآية هم أمراء المسلمين، بذلك فسرها أكثر أهل العلم[1]. واستدلالا بهذه الآية الكريمة قال العلماء: يجب على الخلق محبة أولي الأمر، ويلزمهم متابعتهم وطاعتهم، ولا يجوز لهم معصيتهم ومنازعتهم[2].

وأكّدت السنة النبوية وجوب طاعة الحكام بأحاديث صحيحة جمّة، منها علـــى سبيل المثال قوله ﷺ: (**عليك السمع والطاعة في عسرك ويســـرك ومنشـــطك ومكرهك وأثرة عليك**)[3].

غير أن هذه الطاعة ليست مطلقةً؛ بل مقيدةٌ بما ورد في أحاديث أخرى منها قوله ﷺ: (**إنما الطاعة في المعروف**)[4]. وبقاعدة حمل المطلق على المقيد نفهم بوضوح أن طاعة الحاكم في المعروف واجبة، وبالنظر إلى أحاديث أخرى نفهم أن السلطان إذا فسق أو جار لم يخرج بذلك عن أن تكون طاعته واجبة في سائر

---

(1) انظر: تهذيب الرياسة، للقلعي، ص15.

(2) التبر المسبوك، للغزالي، ص43.

(3) أخرجه مسلم عن أبي هريرة، كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، رقم: 1836، جـــ3، ص1467.

(4) أخرجه مسلم عن أبي هريرة، كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، رقم: 1840، جـــ3، ص1469.

الأحكام التي لا معصية فيها، كقوله ﷺ: (**على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره إلا أن يؤمر بمعصية؛ فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة**)(1).

وثَمَّ موازنة دقيقة بين إنكار المنكر والطاعة، أو بين الإنكار والاستقرار، فهل الانضواء تحت ظل الطاعة يعني عدم الإنكار؟ وهل إنكار المنكر يعني نزع اليد من الطاعة؟

تلك موازنة شرعية يُبيِّنُها مثل حديث عوف بن مالك ﷺ عن رسول اللّه ﷺ قال: (**..وإذا رأيتم من ولاتكم شيئا تكرهونه، فاكرهوا عمله، ولا تنزعوا يدا من طاعة**)(2).

وعن أم سلمة، زوج النبي ﷺ، عن النبي ﷺ أنه قال: (**إنه يُستعمل عليكم أمراء، فتعرفون وتنكرون، فمن كره فقد برئ، ومن أنكر فقد سلم، ولكن من رضي وتابع**)، قالوا: يا رسول الله، ألا نقاتلهم ؟ قال: (**لا، ما صلوا**)(3). ولهذا قال العلماء بحرمة الخروج المسلح على الحكام إذا بدا منهم جور أو هضم لشيء من الحقوق مما لا يعم فساده، ولا يستشري ضرره، واستثنوا حال ما إذا ظهر الجور والظلم والغشم من الحاكم، ولم يترجر بالقول(4).

وعليه فالطاعة المشروطة بما سبق ترتبط ارتباطا متينا بمصالح عامة، كمصلحة الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي.

ثانيا – النصيحة للحكام والنقد السياسي: الحق أن النصيحة للحكام بالمعاني التي حددناها تفارق ما يُعرف اليوم بالنقد السياسي، فالنصيحة شيء فريد

(1) أخرجه مسلم عن ابن عمر، كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، رقم: 1839، جـ3، ص1469.
(2) أخرجه الإمام مسلم عن عوف بن مالك، كتاب الإمارة، باب خيار الأئمة وشرارهم، رقم: 1855، جـ3، ص1481.
(3) أخرجه الإمام مسلم عن أم سلمة، كتاب الإمارة، باب خيار الأئمة وشرارهم، باب وجوب الإنكار على الأمراء في ما يخالف الشرع، رقم: 1854، جـ3، ص1481.
(4) شرح النووي على صحيح مسلم، جـ2، ص25.

مختلف عن النقد السياسي الذي هو إبداء العيوب صراحة، ونشرها عبر وسائل الإعلام والاتصال المتنوعة، الذي كثيرا ما يكون بهدف السعي إلى كسب الأنصار والمؤيدين، وتوسيع القواعد الشعبية لتحقيق أغراض سياسية شتى..

ثالثا – النصيحة للحكام والإنكار العلني:

يلزم أن نفرق بين النصيحة التي ينبغي أن تكون سرا، والإنكار الذي يكون في الأصل علنا، كما دل عليه حديث أبي سعيد الخدري ﷺ، عن رسول الله ﷺ أنه قال: (**من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان**)[1]. ومنطقيّ أنّ النصيحة مرحلة من الإصلاح سابقة للإنكار العلني، الذي يدل عليه حديث رسول الله ﷺ: (**أفضل الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر**)[2].

(1) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان، رقم: 49، جـ1، ص69.

(2) أخرجه أصحاب السنن عن أبي سعيد الخدري، انظر مثلا: سنن أبي داود، كتاب الملاحم، باب الأمر والنهي، رقم: 4344، جـ2، ص527، وصححه الشيخ الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم: 491، جـ1، ص886.

خاتمـــــة

(أهم نتائج البحث)

1 – النصيحة للحكام منهج شرعي متكامل للتواصل بين الحاكم والمحكـــوم، ولإقامة العلاقة بينهما على قيم العدل والقسط والمحبة والتراحم، والتعاون.

2 – النصيحة للحكام عندنا نحن المسلمين فريضة شرعية، وقيمـــة حضـــارية، وأداة للتواصل المثمر بين الراعي والرعية، تقوم على قيم الإخلاص والصدق والرفق والحب.

3 – النصيحة للحكام أهم وسائل تحقيق التوازن بين رعايـــة الحقـــوق وأداء الواجبات، وتوثيق العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

4 – يعاني الناس اليوم في بعض البلاد الإسلامية من التضييق علـــى الحريـــات المختلفة، ومن الفساد المستشري في الأنظمة الحاكمة، ومن الإجحاف بالمال العام، وخنق الشعوب بالفقر والبطالة والجهل والمرض. مما يســـتدعي تفعيـــل وســـائل الإصلاح، التي منها النصيحة الشرعية المنضبطة بأصولها ومقاصدها وأساليبها.

5 – من مقاصد النظام السياسي في الإسلام أن تقوم العلاقـــة بـــين الحـــاكم والمحكوم على التوادّ والتحابّ والتعاون، والتناسق والتنـــاغم، لا علـــى التنـــاقض والتنازع.

6 – الناس في علاقاتهم بالحكام على طرفين؛ إما الغلو في التقديس وإما الجفاء والتفريط، والحق الوسط في التعايش الصادق والتعاون المثمر بين أبناء الوطن الواحد خصوصا، وبين أبناء الأمة الإسلامية عموما.

7 – النصيحة مرحلة من الإصلاح سابقة للإنكار العلني الذي لـــه مبرراتـــه وضروراته وموازناته. لذلك ينبغي التمييز بينهما في المفهوم والمجال والأســـاليب، حتى نتجنب الغلو في الإنكار والتجاوز لأساليب النصح المثمر ومناقضة المقاصـــد الشرعية للنصيحة.

8 – النصيحة للحكام فنّ دقيق من الإصلاح لا يحسنه كل أحد من الناس، ولا يقدر عليه إلا من كان أهلا له. لذلك ينبغي الاحتياط التام في ممارسته.

والله وليّ التوفيق.

قائمة المراجع

(مرتبة على حروف المعجم، دون اعتبار لـــ أل التعريفية)

1 - الأخلاق والسير في مداواة النفوس، لأبي محمد علي بن أحمد **بن حزم** الظاهري (ت456هـ)، دار الآفاق الجديدة – بيروت، 1399هـ/1979م.

2 - الآداب الشرعية، لعبد الله محمد **بن مفلح المقدسي**، الشهير بابن مفلح، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وعمر القيام، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط3، 1419هـ، 1999م.

3 - الإمامة والسياسة، لأبي محمد عبد الله بن مسلم **بن قتيبة** الدينوري (ت276هـ)، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية ــ بيروت، 1418هـ/1997م.

4 - البداية والنهاية، لأبي الفداء إسماعيل **بن كثير** الدمشقي (ت774هـ)، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، ط1، 1408هـ/1988م.

5 - التبر المسبوك في نصيحة الملوك، لأبي حامد محمد بن محمد **الغزالي** الطوسي (ت505هـ)، تحقيق:أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1،1409هـ /1988م.

6 - تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام، لشيخ الإسلام محمد بن إبراهيم بن سعد الله **ابن جماعة** بن علي بن صخر، (ت733هـ)، تحقيق: د. فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الثقافة – الدوحة، 1408هـ/1988م.

7 - تفسير التحرير والتنوير، للشيخ العلامة محمد الطاهر **بن عاشور**، دار سحنون – تونس، 1997م.

8 - التمهيد لما في الموطأ من الأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر ابن عاصم النمري القرطبي (ت463هـ)، نشر وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب – 1387هـ.

9 - تهذيب الرياسة وترتيب السياسة، لأبي عبد الله محمد بن علي بن الحسن **القلعي** الشافعي (630هـ)، تحقيق: إبراهيم يوسف، ومصطفى عجو، ط1، مكتبة المنار – الزرقاء، الأردن.

10 - جامع العلوم والحكم، لأبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد **بن رجب** الحنبلي، دار المعرفة– بيروت، ط1، 1408هـ.

11 - الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين **القرطبي،** (ت671هـ)، تحقيق: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، طبعة 1423هـ/2003م.

12 - الجوهر النفيس في سياسة الرئيس، محمد بن منصور بن حبيش، المعروف بابن الحداد الموصلي (673هـ)، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة/ الرياض 1996م.

13 - حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت430هـ)، دار الكتاب العربي – بيروت، ط4، 1405هـ.

14 - الدرة الغراء في نصيحة السلاطين والقضاة والأمراء، محمود بن إسماعيل بن إبراهيم **الجذبتي،** مكتبة نزار مصطفى الباز - الرياض، 1417هـ/1996م.

15 - روضة العقلاء ونزهة الفضلاء، لأبي حاتم محمد **بن حبان** البستي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية - بيروت، 1397هـ/1977م.

16 - الزهد، لهناد بن السري الكوفي، تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي – الكويت، ط1، 1406هـ.

17 - سراج الملوك، لأبي بكر محمد بن محمد بن الوليد الفهري **الطرطوشي** المالكي (ت520هـ)، من أوائل المطبوعات العربية – مصر، 1289هـ/1872م.

18 - سلسلة الأحاديث الصحيحة، محمد ناصر الدين **الألباني،** مكتبة المعارف – الرياض، 1415هـ/1995م.

19 - السنة لابن أبي عاصم الشيباني (ت287)، تحقيق وتخريج: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي – بيروت، ط1، 1400هـ.

20 - سنن البيهقي الكبرى، لأبي بكر، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى **البيهقي،** تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز - مكة المكرمة، 1414 – 1994م.

21 - سنن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، طبعة دار الفكر.

22 - سنن الترمذي، أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي السلمي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

23 - السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، لشيخ الإسلام **ابن تيمية**، طبعة دار المعرفة.

24 - سير أعلام النبلاء، للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز **الذهبي** (ت748هـ)، تحقيق: شعيب الارنؤوط، مؤسسة الرسالة بيروت، ط9، 1413هـ/1993م.

25 - شرح صحيح البخارى، لأبي الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال البكري القرطبي، حققه أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد – الرياض، ط2، 1423هـ/2003م.

26 - شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، لمحمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني (ت1122هـ)، دار الكتب العلمية –بيروت، 1411هـ.

27 - شرح النووي على صحيح الإمام مسلم، المسمى: المنهاج شرح صحيح مسلم ابن الحجاج، لأبي زكريا يحيى بن شرف بن مري **النووي**، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط2، 1392هـ.

28 - شعب الإيمان، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، **البيهقي** (ت458هـ)، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه د. عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، مكتبة الرشد – الرياض، بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، ط1، 1423هـ/2003م.

29 - صحيح البخاري، المسمى: الجامع الصحيح المختصر، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة – بيروت، ط3، 1407هـ/1987م.

30 - صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

31 - ظلال الجنة في تخريج السنة لابن أبي عاصم، محمد ناصر الدين **الألباني**، المكتب الإسلامي – بيروت، ط3، 1413هـ/1993م.

32 - فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر **العسقلاني** الشافعي، دار المعرفة - بيروت، 1379هـ.

33 - الفرق بين النصيحة والتعيير لابن رجب الحنبلي (ت798هـ)، تعليق علي حسن علي عبد الحميد، دار عمار – عمّان، ط2، 1409هـ/1988م.

34 - فيض القدير شرح الجامع الصغير، لزين الدين محمد المدعو عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي **المناوي** (ت1031هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت – ط1، 1415هـ/1994م.

35 - قواعد الأحكام في مصالح الأنام، لأبي محمد عز الدين عبد العزيز **بن عبد السلام السلمي** (660هـ)، تحقيق: محمود بن التلاميد الشنقيطي، دار المعارف بيروت.

36 - لسان العرب، محمد بن مكرم **بن منظور** الأفريقي المصري، دار صادر – بيروت، الطبعة الأولى.

37 - المجالسة وجواهر العلم، لأبي بكر أحمد بن مروان بن محمد **الدينوري** القاضي المالكي، دار ابن حزم – بيروت، ط1، 1423هـ/2002م.

38 - المجتبى من السنن، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب **النسائي**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، ط2، 1406هـ/1986م.

39 - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الفكر، بيروت، 1412هـ.

40 - مجموع فتاوى شيخ الإسلام **ابن تيمية**، لأبي العباس أحمد عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت728هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، 416هـ/1995م.

41 - مسند الإمام أبي عبد الله **أحمد بن حنبل** الشيباني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط2، 1420هـ/1999م.

42 - مسند أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأقواله على أبواب العلم، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (ت774هـ)، تحقيق : عبد المعطي قلعجي، دار الوفاء، المنصورة، ط1، 1411هـ/1991م.

43 - المصنف في الأحاديث والآثار، لأبي بكر عبد الله بن محمد **بن أبي شيبة** الكوفي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد – الرياض، ط1، 1409هـ.

44 - معالم السنن، شرح سنن أبي داود، لأبي سليمان أحمد بن محمد **الخطابي** البستي (288هـ)، المطبعة العلمية – حلب، ط1، 1351هـ/1932م.

45 - معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد **بن فارس** بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ/1979م.

46 - المفردات في غريب القرآن، لأبي القاسم الحسين بن محمد، المعروف **بالراغب** الأصبهاني، (ت502هـ)، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة – بيروت.

47 - موطأ مالك، رواية يحيى الليثي، مالك بن أنس أبو عبد الله الأصبحي، محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – مصر.

48 - نصيحة الملوك، لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب **الماوردي** (ت450هـ)، تحقيق: خضر محمد خضر، مكتبة الفلاح – الكويت، ط1، 1403هـ/1983م.

49 - النهاية في غريب الحديث والأثر، لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، المعروف **بابن الأثير،** تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية – بيروت، 1399هـ/1979م.